

١٩ مايو ٢٠٢٤

السادة/ إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية
الأستاذ/ زكريا حمزة - مدير إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم ملخص قرارات الجمعية العامة العادية لشركة مجموعة إي اف جي القابضة
ش.م.م. والتي انعقدت يوم السبت الموافق ٢٠٢٤/٥/١٨.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير،



هانزادة نسيم
رئيس علاقات المستثمرين



ملخص قرارات الجمعية العامة العادية
لشركة مجموعة إي اف جي القابضة ش.م.م.
المنعقدة يوم السبت الموافق ٢٠٢٤/٥/١٨ في تمام الساعة ١٠:٠٠ صباحاً

القرار الأول

صدقت الجمعية على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

القرار الثاني

اعتمدت الجمعية تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

القرار الثالث

صدقت الجمعية على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

القرار الرابع

اعتمدت الجمعية تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

القرار الخامس

وافقت الجمعية على إخلاء طرف السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

القرار السادس

أقرت الجمعية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين عن السنة المالية ٢٠٢٣، ووافقت الجمعية على تحديد مكافآت وبدلات حضور وانتقال السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٤.

القرار السابع

اعتمدت الجمعية قرار مجلس الإدارة المنعقد في ٢٠/١٢/٢٠٢٣ بتعيين الأستاذ عبد الهادي محمد علي ابراهيم الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن كمراقب حسابات الشركة، ووافقت على تجديد تعيينه للسنة المالية ٢٠٢٤ وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه بناءً على اقتراح من لجنة المراجعة.

القرار الثامن

أقرت الجمعية التبرعات خلال عام ٢٠٢٣ والتي بلغت ٢٥,٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، ووافقت الجمعية على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرعات خلال عام ٢٠٢٤ فيما يجاوز قيمته ألف جنيه.

القرار التاسع

وافقت الجمعية على تفويض كلاً من السيد / كريم على عوض صالح سلامة والسيد / محمد خالد محمد عبد الخبير مجتمعين في التوقيع على جميع كفالات الشركات التابعة داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.

كما وافقت الجمعية على تفويض كل من السيد/ إبراهيم موسى إبراهيم أو السيد/ أحمد عبدالكريم ناصف أو السيد/ محمود عبدالخالق محمود أو الأستاذة/ ندى محمود عماره المحامون منفردين في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاعتماد المحضر من الهيئة العامة للرقابة المالية والتعامل مع الغرفة التجارية والتأشير بالسجل التجاري.